# وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

## قرار وزارى رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

## باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

## لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٨

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٩/٣/٢٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٠/٢٧ ؛

**قـــــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٠٩٩٨٨٦,٦٩ ج (فقط واحد مليون وتسعة وتسعون ألفًا وثمانمائة وستة وثمانون جنيهًا وتسعة وستون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٩٧٩١٢٦,٧٢ ج (فقط تسعمائة وتسعة وسبعون ألفًا ومائة وستة وعشرون جنيهًا واثنان وسبعون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٠٧٥٩,٩٧ ج (فقط مائة وعشرون ألفًا وسبعمائة وتسعة وخمسون جنيهًا وسبعة وتسعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ١٧٠٤٩٨٧,٤٤ جنيه (فقط واحد مليون وسبعمائة وأربعة آلاف وتسعمائة وسبعة وثمانون جنيهًا وأربعة وأربعون قرشًا لا غير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١٠/٢٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء دكتور/ محمد أبو شادى**